محمد محمود الإمام
يناير 1997

التنمية بالاعتماد على النفس: الآفاق والحدود

في عام 1865 كتب الاقتصادي البريطاني ستانلي جيفونز معبرا عن سعادته بأن بلده الذي حقق مكاسب هائلة من السبق في مجال الصناعة يجد أن "سهول روسيا وأمريكا الشمالية هي حقول قمحنا، وشيكاغو وأوروبا هما مخازن غلالنا، وكندا والبلطيق غابات أخشابنا، وتضم أستراليا مزارع أغنامنا، وفي الأرجنتين وسهول وبراري أمريكا الشمالية قطعان ثيراننا، وبيرو تبعث لنا بفضتها، وذهب أستراليا وجنوب أفريقيا يأخذ طريقه إلى لندن، والهنود والصينيون يزرعون الشاي لنا، وتوجد مزارع توابلنا وسكّرنا وبنّنا في جزر الهند، وإسبانيا وفرنسا مزارع كرومنا، والمتوسط حديقة فاكهتنا، ويجري توسيع مزارع قطننا التي شغلت لوقت طويل جنوب الولايات المتحدة، إلى أماكن أخرى في الأنحاء الدافئة بالمعمورة" (ص 22 من، بول كنيدي: الاستعداد للقرن الواحد والعشرين. ترجمة مجدي نصيف، مكتبة مدبولي، 1994. ويشير المترجم إلى أنه لم يمض سوى 17 عاما إلا وكانت بريطانيا قد احتلت مصر وضمتها إلى مزارع قطنها).

ماذا تعني العبارات السابقة ؟ أول ما نلاحظه أنها قد وزعت على أرجاء العالم كل احتياجات بريطانيا من المنتجات الزراعية اللازمة لتشغيل ترسانة الصناعة البريطانية والمواد الغذائية اللازمة لإطعام العاملين فيها. وبعبارة أخرى فقد استطاعت بريطانيا بما أحرزته من تقدم صناعي أن تطمئن إلى ما يسمى "تقسيم عمل" تتخصص بموجبه في إنتاج المصنوعات وتصديرها إلى مختلف بقاع العالم، تاركة للآخرين أن يتخصصوا فيما حبتهم به الطبيعة من موارد يفيض ناتجها عن حاجاتهم، فيصدرونها إلى بريطانيا (وغيرها) مقابل ما تزودهم به من مصنوعات، لم يكن لهم قدرة على إنتاجها. فإذا سألت عن السبب قيل أن الصناعة، بعكس الزراعة (على الأقل في صورتها الشائعة، قبل أن يلحقها التقدم) تحتاج إلى مقومات لا تتوفر لكل الشعوب. فهي تحتاج إلى الابتكار والاختراع والتطوير، وهذه أمور لا يجيدها إلا بشر نالوا حظهم من الثقافة والتعليم والحرية والارتباط بمجتمعهم، واطمأنوا إلى عاقبة أخذ المبادرة فيه، وكأن الله قد اختص بها قوما دون آخرين، وترك لهؤلاء أن يقنعوا بما تجود به الطبيعة. وكانت الصناعة تتطلب أيضا قوة محركة، وهذه جعلت من مناجم الفحم موقعا لمراكز صناعية، وإن كان هذا قد جرى التحرر منه فيما بعد بالتوسع في استخراج البترول ونقله وتوليد الكهرباء. كما أنها كانت بحاجة إلى معدات ضخمة، وهو ما جعل لمناجم المعادن، ولا سيما الحديد دورا حيويا، وإن تراجع هذا الدور بعد ذلك بالتطور الهائل في أساليب إكساب مواد أكثر انتشارا في الطبيعة بعض الصفات التي لا تهبها الطبيعة إلا لقدر محدود من المواد، كالصلابة، وقدرات التوصيل أو العزل.

في ظل هذا التقسيم راجت فكرة المزايا النسبية comparative advantages، التي تدعو كل مجتمع لأن يتخصص فيما هو أهل له وفق مجموعة الهبات endowments التي يحظى بها، من موارد

طبيعية، ومهارات بشرية، وطاقات رأسمالية (معدات وآلات)، وأن يتبادل فائض ما ينتجه بأفضل استخدام وتناسب بين هذه الهبات، مع ما ينتجه الآخرون. إلى هنا والأمر يشير إلى أن ما يسود بين الدول وفقا لهذا المنظور هو نوع من الاعتماد المتبادل interdependence، فلا تابع ولا متبوع، بل الكل لديه الخيار لأن يدخل في أي نشاط إنتاجي يشاء، ولكنه يستجيب لدواعي المنطق بأن يتخصص فيما هو أكثر أهلية له، وأن يترك لغيره ما يكون الغير أقدر عليه، فإذا الجميع يحققون أقصى ما يمكن لهم مجتمعين أن ينتجوه، حتى ولو تفوق البعض في نواح معينة ولو بقدر متواضع فتخصصوا فيها، رغم تفوق آخرين عليهم فيها، لاختيار هؤلاء العمل فيما يجيدونه بدرجة أكبر.

والسؤال هو: هل للجميع هذا الحق المتساوي في الاختيار ؟ لندع جانبا تفاوت الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المعدنية ومصادر الطاقة المحركة. ولندع أيضا مدى توفر المعدات والآلات المجسِّدة للموارد الرأسمالية، التي أصبح لا غنى عنها في الإنتاج الحديث، لأنها إن لم تتوفر فمن الممكن الحصول على مال (لن نناقش هنا مصدره) يَشترى منها ما نشاء (شريطة أن يكون هناك من ينتجها وعلى استعداد لبيعها). تبقى إذاً المهارات البشرية؛ فمن أين تأتي ؟ إن تطور البشرية يشير إلى أن هناك نوعين من المهارات: تلك التي تنتقل من جيل إلى آخر بناء على معارف سابقة، وذلك من خلال **التعليم والتدريب**؛ وتلك التي تضيفها الأجيال المتتالية إلى ذخيرتها السابقة عن طريق **البحث والتطوير**. وبينما يكفي النوع الأول لاستغلال الموارد الطبيعية، فإنه لا يعتبر كافيا للدخول في مجالات صناعية أو خدمية متطورة إلا بقدر ما يقبل المتخصصون فيها نقل ما أبدعوه من معارف فيها إلى غيرهم. وحتى إذا تم هذا، فإن استمرار أفضلية التخصص في أنشطة طبيعية أو صناعية يتوقف على مدى التقدم في البحث والابتكار والتطوير. يشار في هذا الصدد إلى أن الهند لم تكن تستورد في 1814 أكثر من مليون ياردة من المنسوجات القطنية، فأصبحت في 1830 تستورد 51 مليون ياردة، وارتفع الرقم 20 ضعفا في 1870 إلى 995 مليونا، رغم أن الهند معروفة بإنتاجها القطني.

إن الواقعة الأخيرة توضح بجلاء أن التقدم أو التأخر في مجال معين يتوقف على القدرة على مواصلة التطوير، وهو ما يعني أن "المزايا النسبية" ليست أبدية يحددها التراكم عبر الزمن، ولكنها وليدة الفعل الإنساني القادر على الإضافة المبتكرة إلى التراكم الموروث. فامتلاك هذه القدرة هو الذي مكن الدول السابقة إلى التقدم من حل التناقض بين تحقيق التنمية المستقلة، أي النابعة من الذات، وبين الإفراط في الاعتماد المتبادل، الذي جعل هذه الدول تعتمد في أمور حيوية بالنسبة إلى تواصل التنمية فيها، كالمواد الخام والغذاء ومصادر الطاقة، على العالم الخارجي، بل وعلى اقتصادات أقل منها تقدما. صحيح أن بريطانيا ربطت بين تقدمها الصناعي ونشاطها الاستعماري الذي فرضت من خلاله تخصصا على المستعمرات في المواد الأولية والغذائية التي تحتاجها لكي تكرس جهودها للصناعة التي أصبحت قاعدة لقوتها العسكرية، وتضمن فتح أسواق المستعمرات أمام إنتاجها الصناعي المتوسع. غير أن خضوع المستعمرات لهذه القسمة الجائرة رجع أساسا إلى قبولها تواضع أنصبتها من الهبات، وبخاصة تخلف قدراتها البشرية، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في إنتاجيتها،

واقتران ذلك بتعطل جانب كبير منها، إما كليا أو جزئيا. ثم أشيع بعد ذلك أن الدول النامية تتمتع بميزة نسبية، هي وفرة الأيدي العاملة، ومن ثم "رخص القوى العاملة"، وهو أمر يبعث على الأسى، لأنه يعني اعتبار أن الإنسان رخيص الأجر، أي منخفض الدخل، ميزة، بينما العامل في الدول المتقدمة يستحق دخله المرتفع، وهو دخل يساهم فيه العامل الفقير كعميل يشتري منه ما أنتجه.

لقد ترتب على ما تقدم النظر إلى قضية التنمية على أنها كسر الاحتكار الصناعي للدول المتقدمة، وما أوجده من علاقات اتسمت بعدم التكافؤ، أحالت ما يسمى بالاعتماد المتبادل إلى علاقة تبعية من جانب الدول النامية، وعلاقة تسلّط من جانب الدول الأكثر تقدما. ولتتخلص الدول النامية من هذه التبعية التي تزايدت بعد استقلالها، بسبب تصاعد حاجتها إلى منتجات الدول الصناعية في سعيها إلى تحسين مستويات معيشة أبنائها، عمدت إلى تلبية هذه الحاجات من إنتاجها محليا، وهو ما أفضى إلى المنهج المعروف باسم "الإحلال محل الواردات". غير أنه نظرا لأن إنتاج بديل الواردات يحتاج إلى معدات رأسمالية وإلى كثير من المستلزمات التي لم تكن تستورد أو تنتج من قبل، فقد تحول هذا المنهج من استيراد منتجات استهلاكية (السيارات مثلا) إلى استيراد المصانع اللازمة لإنتاجها، والمكونات الداخلة فيها، والتي تتخصص فيها الدول المتقدمة، التي أصبحت تتحكم في تكنولوجيات الإنتاج، وتواصل تطويرها من فائض أرباحها التي ساهمت الدول النامية. فكل مصنع يقام يتحتم استيراد معداته بعملات أجنبية، يأتي بعضها من فائض تصدير منتجات (أولية غالبا) تتضاءل أسواقها وتتراجع أسعارها (النسبية) أو من قروض تقدمها دول غنية (وهي الدول المتقدمة في الغالب) بفوائد باهظة، أو بمشاركة في رأس المال تحدد الدول المتقدمة شروطها، وتحدد التكنولوجيات التي تضمن بها تشغيل مصانعها التي تورد المستلزمات، والتي تعمل على ألا تنافس منتجاته في أسواقها الأخرى. وهكذا أصبحت الدول النامية هي التي تلهث وراء الدول المتقدمة لكي تزودها بالمقومات التي تمكنها من تقليل الاعتماد عليها، فتحولت العلاقة من اعتماد على الدول المتقدمة في احتياجات الاستهلاك، إلى اعتماد عليها في شؤون الإنتاج، وهو اعتماد أشد خطرا. يذكر في هذا الصدد أن الدول المتقدمة استغلت ما أحرزته من تقدم علمي لإنتاج بدائل للمواد الأولية التي كانت تستوردها من الدول المتقدمة، على نحو يحقق لها ميزة نسبية (كانت البداية الحرير الصناعي، والمطاط الصناعي، والآن بدائل الطاقة، أشباه الموصلات .. إلخ) تجعلها أقل تكلفة (وأكثر جودة، ثم مؤخرا أقل تلويثا للبيئة) من الخامات الطبيعية رغم تدهور أسعارها كما أسلفنا.

بعبارة أخرى فإن الدول المتقدمة ركزت على "**كيف**" تنتج، بينما ركزت الدول النامية على "**ماذا**" تنتج، فوجدت الدول المتقدمة في هذا سبيلا إلى تأكيد تتبيعها لها، دون حاجة إلى استعمار. يكفي أن نشير إلى حدثين شهدتهما مصر مؤخرا، وحظيا باهتمام إعلامي متماثل: الأول المؤتمر الاقتصادي (الشرق أوسطي) الذي كان مقياس نجاحه قدرة مصر على حشد رجال الأعمال من جميع أرجاء العالم سعيا إلى جذب استثماراتهم في مشاريع تأمل في أن يساهموا فيها بالمعرفة والمال، حتى يحققوا تنمية طال انتظارها؛ والثاني هو مشروع الوادي الغربي المسمى بالدلتا الجديدة، الذي ظل موضع دراسة منذ

1963، إلى أن أمكن لخبرائنا وضع اللمسات النهائية عليه. الحدث الأول هو نتاج رؤية تسلم مصير التنمية إلى الغير لأنها ترتضي الاندماج في العالم الخارجي بالشروط التي تحددها القوى المسيطرة عليه؛ بينما ولد المشروع الثاني في بيئة تسعى إلى التنمية المستقلة التي تنطلق من مبدأ الاعتماد على النفس، فأوجد مجالا للخبرات المصرية لتواصل الإبداع الذي ظهر بجلاء في إنجاز السد العالي. إن هذا يثير عددا من الأسئلة، التي كثيرا ما تتعرض الإجابات عليها إلى قدر كبير من الخلط.

أول هذه الأسئلة هو: هل تعني التنمية المستقلة قطيعة مع العالم، وسعيا إلى اكتفاء ذاتي، وهي أمور ولّى عهدها وانقضى، فالمتحدث عنها يحق عليه الاتهام بأنه جاهل بحقيقة العصر الذي نعيشه، وقاصر عن إدراك أننا نعيش عالما تحول إلى قرية كبيرة ؟ لعل النقاش السابق قد أوضح أن الاستقلال المنشود لا يعني القطيعة، بل إن الثقة فيه هي الدافع إلى توثيق الصلات مع باقي العالم، وهو ما لا يتحقق إلا بفهم سليم لعماد الاعتماد على النفس، وهو النهوض بقدرات البشر على الإبداع والابتكار، الأمر الذي يقود بالتالي إلى شروط جوهرية لتحقيق التنمية ذاتها. فاتهام الاستقلال بأنه انقطاع عن العالم، هو اتهام يقوم على فهم، بل وعلى تضليل، يراد به تأكيد أنه لا وجود لما يسمى استقلال في التنمية، الأمر الذي ينكر على الدول السابقة إلى التقدم صفة الاستقلال فيما أحرزته من تقدم. فتحقيق القدرة على الاستقلال هو المدخل الحقيقي للالتحام مع العالم الخارجي دون تخوف من عواقب هذا الالتحام.

والسؤال التالي هو تحديد المعنى المقصود بالاستقلال والاعتماد على النفس. تشير بعض كتب الخطة المصرية إلى مفهوم معين، هو القدرة على تدبير تمويل ذاتي لمشروعات الخطة، وهو أمر محمود من حيث أنه يسعى إلى إخراج مصر من مأزق المديونية الذي انساقت إليه عندما فسرت الانفتاح على العالم بأنه انتظار لأن يجود عليها بالمال الذي يخرجها من مشكلة ضعف مدخراتها بسبب قصور الإنتاج وتزايد متطلبات الاستثمار نتيجة سنوات الحرب السبع المتواصلة، وما عانى فيها قطاع الإنتاج (العام) من ندرة في الموارد اللازمة للإحلال والتجديد، رغم تحمله أعباء الحرب وخاصة خلال حرب الاستنزاف. إن هذا هو المعنى الذي تجلى في الهالة التي أحيط بها المؤتمر الاقتصادي، والتي تنذر بعودة الالتزامات الخارجية، في شكل استثمار مباشر بدلا من اللجوء إلى الاقتراض. لو أنه أمكن تحقيق الهدف الذي أشار إليه بعض المسئولين من وفود استثمارات أجنبية بمعدل 4 مليارات دولار سنويا، ولو للسنوات العشر المقبلة فقط، فإنه يتوقع لهذه المبالغ التي تصل جملتها إلى 40 مليار دولار، أن تحقق دخلا إضافيا لا يتجاوز 10 مليار دولار سنويا. وإذا افترضنا أن المستثمرين توقعوا ربحا يصل معدله 20 % على أموالهم، فإن هذا يتطلب توفير تصدير إضافي تحوّل من حصيلته هذه الأرباح إلى الخارج يبلغ 8 مليار دولار. وإذا افترضنا أن نصف الدخل الإضافي يعود إلى مصريين، عمالا وشركاء، ويوجه 60 % (ولا نقول 90 % أو أكثر كما هو سائد حاليا) إلى تغطية احتياجاتهم الاستهلاكية، فإن هذا يقتطع من الدخل الإضافي ما لا يقل عن 3 مليار دولار. أي أنه على أحسن تقدير لن يتبقى من الدخل الإضافي سوى 7 مليار دولار، وهي أقل مما يلزم لسداد

الأرباح، ناهيك عن احتمال قيام بعض المستثمرين الأجانب باسترداد رؤوس أموالهم ونقلها إلى استثمارات أخرى في الخارج. ويظل العجز الكبير القائم حاليا في ميزاننا التجاري يبحث عن موارد لسداده.

إذاً لا يمكن اعتبار انتظار مجيء رأس المال الأجنبي منفذا سليما، لأن الأصل هو الاعتماد على المدخرات المحلية، والقدرة على تحويل هذه المدخرات إلى نقد أجنبي لتمول منه احتياجات التنمية. من ناحية أخرى فإن موارد مصر الطبيعية محدودة: فالمياه على وشك أن تدخل منطقة الخطر، والبترول أجله محدود، تتحول بعده مصر إلى مستورد لا مصدر، والغاز معرض بدوره للنفاد، خاصة في ظل السعي إلى تصديره للحصول على احتياجات هي استهلاكية في الأساس. ومن ثم فإننا نعود مرة أخرى إلى العنصر الحاكم، وهو البشر. فرأس المال الأجنبي حين يأتي، حاملا معه تكنولوجيته كما هو مفترض، فإنه يأمل في أن يجد عنصرا بشريا قادرا على التعامل الواعي مع المعرفة التي يحرص على حسن تطبيقها. فهل يجد في شعب يشكو 50 % من أبنائه من الأمية عونا على ذلك ؟ إن القضاء على الأمية شرط لازم ولكنه غير كافٍ.

السؤال التالي هو ما هو الشرط الكافي ؟ الأصل في الفكر الاقتصادي العلمي افتراض الرشد في القرارات التي يتخذها الإنسان، كما يفترض أنه قادر على تحقيق أقصى **إنتاجية** تسمح بها مجموعة الموارد التي هي بحوزته. وبالتالي فالسؤال يقودنا إلى البحث في متطلبات تحقيق الرشد في القرارات التي يتخذها الفاعلون الاقتصاديون. على رأس هذه القرارات تلك التي يتعين على الإدارة اتخاذها؛ وهنا نستطيع أن نميز بين مجالات ثلاثة، هي الدولة، والأعمال، والمجتمع. فالنوع الأول الخاص بجهاز الدولة، هو الإدارة العامة public administration، ولسنا بحاجة إلى التذكير بالانتقادات التي توجه إلى البيروقراطية، وإن كانت هذه يجب أن تكون بريئة منها، لأنها نوع من التنظيم تتوقف كفاءته على إحكام صياغته وإخلاص العاملين فيه. فما يجدر انتقاده في الواقع هو التعنت الراجع إلى غياب المساءلة أمام أصحاب الحق، وهم الجمهور الذي يتعامل معها ويعاني من تعسف لا مناص من أن يؤدي إلى فساد يجعل من التعقيد سبيلا إلى الكسب.

الثاني هو إدارة الأعمال، الخاص منها والعام، فالقصور ليس حكرا على أيهما. لعلنا نتذكر الكاتب الفرنسي شريبر الذي حذر الأوروبيين من "التحدي الأمريكي" المتمثل في كفاءة يتميز بها رجال الأعمال الأمريكان على قرنائهم الأوروبيين. واليوم يشارك الأمريكان الأوروبيين في التخوف من تخلفهم عن اليابانيين. وسواء جرى العمل من خلال قطاع عام أو من خلال قطاع خاص، فالعبرة هي بتزاوج نمطين سليمين للإدارة، للدولة وللأعمال. ويبقى بعد ذلك السلوك الفردي في قراراته المختلفة، سواء المتعلقة بالمشاركة في الإنتاج، أو بالاستمتاع بالاستهلاك، أو ممارسة نشاط يحقق له نوعية متميزة من الحياة. ويخطئ من يظن أن هذا يتطلب مجرد الحرية الفردية، إذ أن ممارسة هذه الحرية لا تتم إلا في إطار مجتمعي سليم. وهنا يتجلى الجانب الغائب وهو النوع الثالث من نظم الإدارة، ونقصد به التنظيم المجتمعي، القادر على استيعاب أبعاد المنظومة الثقافية لمختلف شرائح المجتمع،

وتوظيفها بشكل سليم، يحقق للجميع نوعية الحياة، التي تجعل من البشر طاقات قادرة على الإبداع وراغبة فيه، وتؤكد تمسكهم واعتزازهم بثقافتهم والتفاهم من خلالها مع الثقافات الأخرى. فالتوظيف الواعي للثقافة الذاتية، الذي يبني أساسا مجتمعيا سليما هو الكفيل بإحداث نهضة حضارية، هي في الواقع لب عملية التنمية. إن هذا التنظيم هو الذي تمكنت الدول العريقة في الرأسمالية من خلاله أن تحقق الاستقرار مع التقدم، وهناك من المؤشرات ما يوحي بأن احتمالات اهتزازه كبيرة إذا لم تحسن تطويره. ومن باب أولى فإن على الدول النامية أن تدرك أهمية هذا البعد أثناء تعاملها مع مفرزات الحضارة الحديثة التي لم تتضح معالمها بسبب تلاحق خطوات الثورة التكنولوجية وتشعب اتجاهاتها.

لعل البعض يرى أن ما سبق لم يعط الثورة التكنولوجية حقها، ولعل آخرين يعوضون هذا النقص. ولكنني أرى أنه إذا صح أن العالم يتحول بفعلها إلى قرية كبيرة، فإن القرية إن هي إلا تعبير مجتمعي. وإذا كان الإنسان لا يجد لنفسه موقعا في أي مجتمع إلا إذا وضع معالم لِذاته وللآخرين، فإن هذا ينطبق على المجتمعات في تعاملها مع الآخرين. عند ذلك يمكن حل المعادلة الصعبة، وهي التعامل مع معطيات العصر من منطلق الاستقلال. وهو حل ضروري، لأنه لا بقاء لعضو خامل في أي مجتمع، يعيش أخذا دون عطاء.